البيان الانتخابي

2024

موعدنا معكم في 2024/09/10

يداً بيد

نحو توفير فرص العمل وتمكين الشباب والمرأة

وضرائب عادلة وبناء الثقة بقوة الإيمان والقيم والعمل المخلص

تقديم

بنات وأبناء شعبنا الأردني الشامخ العظيم ،

بســـم اللـه وعلـى بركـــة اللـه يتقـدم حـزب الميثـاق الوطنـي ببيانـه الانتخابـي لخـوض غمار انتخابـات مجلـس النـواب العشـرين، إذ نتوجـه لأبنـاء شـعبنا العظيـم المعطـاء فـي البـوادي والأريـاف والمخيمـات والمـدن، طلبـاً للدعـم والمؤازرة، وسـعياً لنيـل ثقتكـم الثمينـة، مـن خلال تمثيلكـم فـي مجلـس النـواب القـادم، والـذي يشـكل النـواة الأساسـية والتجربـة الأولـى لانخـراط الأحـزاب مؤسسـياً فـي العمـل البرلمانـي، والبـدء فـي مسـار العمـل البرامجـي نحـو تشـكيل الحكومـات البرلمانيـة وتمكينهـا، لما فيه خيـر وازدهار هـذا الوطـن، وصمـوده صخـرةً شامخةً تتحطـم عليها جميـع التحديـات والمخططـات والمؤامرات والمكائد المحاكـة ضـد مقدسـاتنا وعروبتنـا، وشـعبنا الأبـي الواحـد المرابـط فـي الأردن وفلسـطين.

وفـي خضـم شـعورنا بالفخـر والرضـا عمـا أنجـزه وطننـا الحبيـب فـي زمـن قياسـي فـي تحديـث منظومتنـا السياسـية، يأتـي هـذا البيـان الانتخابـي ليشـكل ثمـرة جهـود منتسـبات ومنتسـبي حـزب الميثـاق الوطنـي ،الذيـن سـابقوا الزمـن لإعـداد إسـتراتيجية متكاملـة للحـزب قائمـة علـى 10 غايـات و47 هدفـاً رئيسـياً و205 هدفـاً فرعيـاً و 993 مبـادرة ومحـرك، تبعهـا وثيقـة تفصيليـة أعدّهـا المكتـب السياسـي، وبالتعـاون والشـراكة مـع المؤسسـات الوطنيـة فـي القطاعيـن العـام والخـاص، ليكـون للأردن دائمـاً مـا أراد، أن يبقـى وطننـاً عزيـزاً منيعـاً شـامخاً يحفظـه الأردنيـون بالمهـج والأرواح.

إن الهـدف الأساسـي لهـذا البيـان، إحاطـة شـعبنا الأبـي وناخبينـا الأوفيـاء بأبـرز مسـتهدفات برنامـج حـزب الميثـاق الوطنـي للأربـع سـنوات القادمـة، هـذه المسـتهدفات تسـتند إلـى فلسـفة حـزب الميثـاق وهويتـه ومبادئـه ومرجعياتـه وقيمـه الواضحـة كحـزب محافـظ وسـطي برامجـي حداثـي، ثوابتـه الديـن والعـرش والجيـش والوحـدة الوطنيـة وفلسـطين والقـدس، وقيـم العـدل والحريـة والصـدق والمسـاواة والحوكمـة الرشـيدة والانتمـاء لثـرى الوطـن وكمـا هـو مبيـن تالياً:

الأهداف القطاعية

- ☑ للمواطن الأردني الحق في العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية ومكافحة البطالة.
- ☑ من أجل ضخ دماء شابة في عروق الدولة وسلطاتها ومؤسساتها الوطنية.
- ☑ تمكين المرأة يعزز التنمية المستدامة.
- ☑ مكافحة الفساد واجب ديني ووطني وأخلاقي لضمان سلامة الدولة والمجتمع.
- ☑ تحويل الاقتصاد الغير نظامي إلى نظامي لضمان العدالة والتنمية.
- ☑ دعم مشاريع الاستثمار والتنمية في المحافظات.
- ☑ دعم المناطق الحدودية لاقتصاد وطني قوي ومزدهر.
- ☑ تعزيز قيمنا الدينية أساس دولتنا وعقيدة شعبنا.
- ☑ تعزيز الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي.
- ☑ بالصناعة نبني اقتصاد قوي ومستدام.
- ☑ تجارة مبتكرة ازدهار دائم.
- ☑ الطاقة محرك أساسي لدعم الاقتصاد وتوفير فرص العمل.
- ☑ آثارنا شاهدة على أمجادنا، والسياحة ركن أساس في اقتصادنا الوطني.
- ☑ لا حدود لقوة التعليم.
- ☑ تعزيز الوعي الوطني والتماسك الاجتماعي رحلة شاملة نحو الانتماء وقوة الشعب في تعزيز الثقافة الوطنية.
- ☑ الصحة والبيئة حق من حقوق الإنسان الأردني.
- ☑ الحماية الاجتماعية واجب على الدول وتكافل بين أفراد المجتمع من أجل حياة كريمة لكافة الأردنيين.
- ☑ المياه مصدر للحياة وتحدي إستراتيجي للدولة.
- ☑ تحسين النقل تحسين للبيئة والاقتصاد .
- ☑ بدعم الاستثمار المحلي والأجنبي نحقق النمو ونقوي حضورنا في الاقتصاد العالمي.
- ☑ الرقمنة مفتاح الإبتكار والتطوير .
- ☑ الإعلام حرية ومصداقية ومهنية عالية من أجل تعميق وعينا الوطني .
- ☑ أمن الدولة وسلامة مجتمعها قاعدة صلبة للاستقرار والنماء .
- ☑ الحوكمة في الإدارة المحلية والبلديات طريقنا نحو التنمية المستدامة.
- ☑ القدس تنبض في قلوبنا ونبقى الأوفياء في دعم فلسطين .
- ☑ الحكم الرشيد وسيادة القانون قاعدة الدولة.

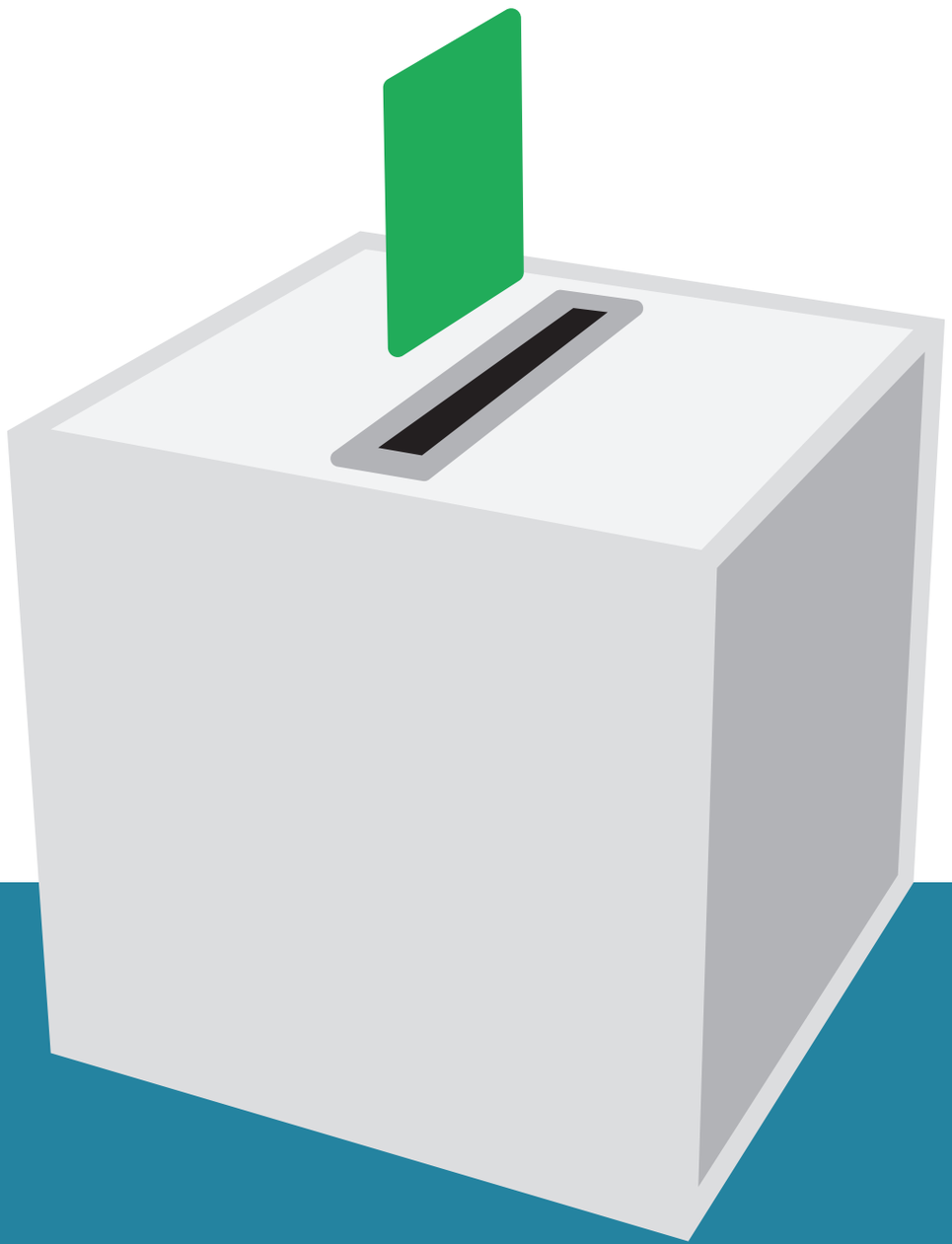

1 للمواطن الأردني الحق في العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية ومكافحة البطالة من خلال:

- 100 مليون دينار لتوفير 25 ألف فرصة عمل سنوياً لدعم تشغيل الشباب أصحاب المبادرات الإبداعية والإبتكارية تتم عن طريق إنشاء شركة إدارة وتمويل بالتعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص.
- إنشاء منصات أردنية لمأسسة بنك رأس المال البشري الأردني لحصر الكفاءات والتشبيك بين المشغل وطالب العمل- نشر قائمة نصف سنوية بالأعمال والأشغال ذات الجدوى التي يشغلها الوافدون من غير الأردنيين
- إنشاء شركة للعمل في الزراعة التعاقدية ،تكون مملوكة بالشراكة بين القطاع العام والخاص، مهمتها توفير فرص العمل من خلال شراء منتجات الزراعة وتصديرها وتسويقها وتمويلها
- تحفيز إنشاء شركات ذوات العلامة التجارية لفتح فروع لها في المحافظات كافة لزيادة تشغيل أبناء المحافظات وتحسين جودة الخدمات المقدمة
- تقديم التدريب المجاني للخريجين من الجامعات والمدارس لتأهيلهم لدخول سوق العمل المحلي والخارجي واعتبار ذلك جزء من المسؤولية المجتمعية للشركات
- تفعيل قوننة العمل المرن وتحفيزه من خلال الأنظمة والتعليمات لتسهيل التشغيل وتقليل تكلفة النقل
- زيادة الحوافز والإعفاءات بنسبة 50% فأعلى للشركات التي تستثمر بالمحافظات وتشغل الأردنيين بحسب نسبة التشغيل وحجم الاستثمار
- دفع بدل إشتراك ضمان اجتماعي للشركات التي تستبدل العمالة الوافدة بالعمالة الوطنية ولمدة 4 سنوات
- دفع بدل إشتراك ضمان اجتماعي للشركات التي توظف ذوي الاحتياجات الخاصة وإعفائهم من ضريبة الدخل

2 من أجل ضخ دماء شابة في عروق الدولة وسلطاتها ومؤسساتها الوطنية من خلال:

- مضاعفة المخصصات الرسمية لدعم الرياضة، بما في ذلك منتخبا كرة القدم وكرة السلة، خلال 4 سنوات
- إنشاء أندية وعقد تصفيات مناظرات سياسية في كل الجامعة ومن يرغب من مؤسسات المجتمع المدني وعمل مسابقات وطنية يعلن عن نتائجها سنوياً.
- إنشاء أندية رياضية لكافة الرياضات في المحافظات وعمل تصفيات وبطولات سنوية لها،وتقديم الدعم المالي والفني والاستشاري لها بحسب ترتيبها التنافسي
- إنشاء برلمانات طلابية على مستوى المدارس لزيادة التدريب والتوعية للشباب
- عقد برامج توعوية و تحفيزية مكثفة للتمكين السياسي للشباب عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والجامعات الأردنية
- إنشاء المنصة الشبابية الوطنية للريادة والتبادل المعرفي والثقافي تنشر قصص النجاح والفرص المتاحة أمام الشباب الأردني الريادي.
- إدخال مادة الممارسة الرياضية التطبيقية كمتطلب جامعة تحفز الشباب على ممارسة الرياضة والانخراط بأهميتها الصحية والنفسية.
- توفير متطلبات وبرامج لممارسة الرياضة لكافة الأعمار من خلال برامج رياضية مجتمعية تستهدف جميع الفئات العمرية
- تعديل المعيار الوطني لعمر الشباب ليصبح 18-40 بدلا من 18-35.

3 تمكين المرأة يعزز التنمية المستدامة من خلال:

- إلزام كافة المجالس المنتخبة والمعينة في القطاعين العام والخاص من أجل تحديد ما لا يقل عن 40 % من عضويتهم لتكون للمرأة.
- إصدار إحصائية سنوية لأهم أماكن عمل النساء الأردنيات ونسبتهم وقصص النجاح بينهم.
- إطلاق حملة توعوية مكثفة ومستمرة لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع وللحد من أي ظلم ونمطية تتعرض لها.
- إلزام الشركات والمؤسسات بتطبيق نظام العمل المرن للسيدات من خلال أنظمة وتعليمات رقابية
- تعديل كافة التشريعات من قوانين وأنظمة وتعليمات وأسس على كافة السياسات الحكومية لضمان حقوق المرأة وتمكينها بما لا يتعارض من قيم المجتمع الدينية والأخلاقية.
- إعطاء الأولوية للجمعيات والمنظمات النسائية الوطنية لتعزيز حقوقهن وتوفير الدعم اللازم لهن.

4 مكافحة الفساد واجب ديني ووطني وأخلاقي لضمان سلامة الدولة والمجتمع من خلال:

- استخدام الرقم بدل الإسم في كافة المعاملات الحكومية والخاصة.
- إطلاق حملة توعوية مكثفة لزيادة الوعي وتظافر الجهود لمكافحة الفساد.
- إطلاق دليل وطني استرشادي يحدد الممارسات المتنافية مع قيم النزاهة والشفافية والعدالة.
- تدريس مساقات حول العدالة والحوكمة ومكافحة الفساد وتطبيقاتها وممارساتها الفضلى في المدارس والجامعات.
- التوقيع على ميثاق للنزاهة وإعتماده في كافة القطاعات الحكومية والخاصة.
- عقد إتفاق مع منظمة الشفافية العالمية لتقديم المشورة لتحسين ترتيب الأردن على قائمة الشفافية العالمية
- إلزامية تطبيق تقنيات التكنولوجيا الحديثة (الحكومة الإلكترونية) في قطاعات الدولة كافة وإصدار تقرير سنوي بترتيب الأفضل والأسوأ بذلك.

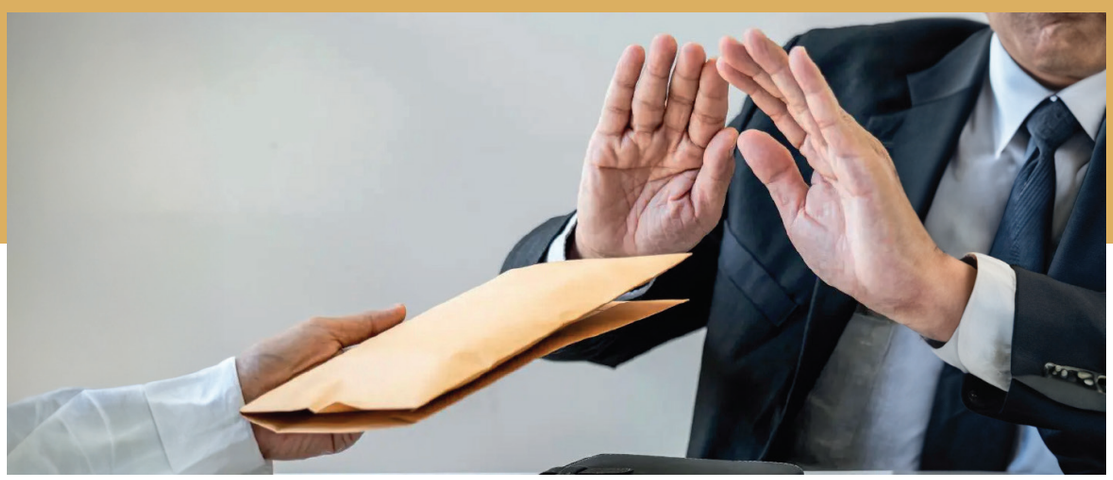

5 تحويل الاقتصاد الغير نظامي إلى نظامي لضمان العدالة والتنمية من خلال:

- تعليمات حوافز ضريبية وتسهيل الإجراءات التنظيمية للأعمال والأفراد الذين ينتقلون من الاقتصاد الغير نظامي للنظامي
- وضع نظام الفوترة الحالي حيز التنفيذ بما يحقق العدالة والشمولية وإطلاق حوار وطني مع كافة الأطراف ذات العلاقة حول أهميته.
- حوافز ضمان اجتماعي وقبول مصاريف الأفراد الذين يدخلون الاقتصاد النظامي.

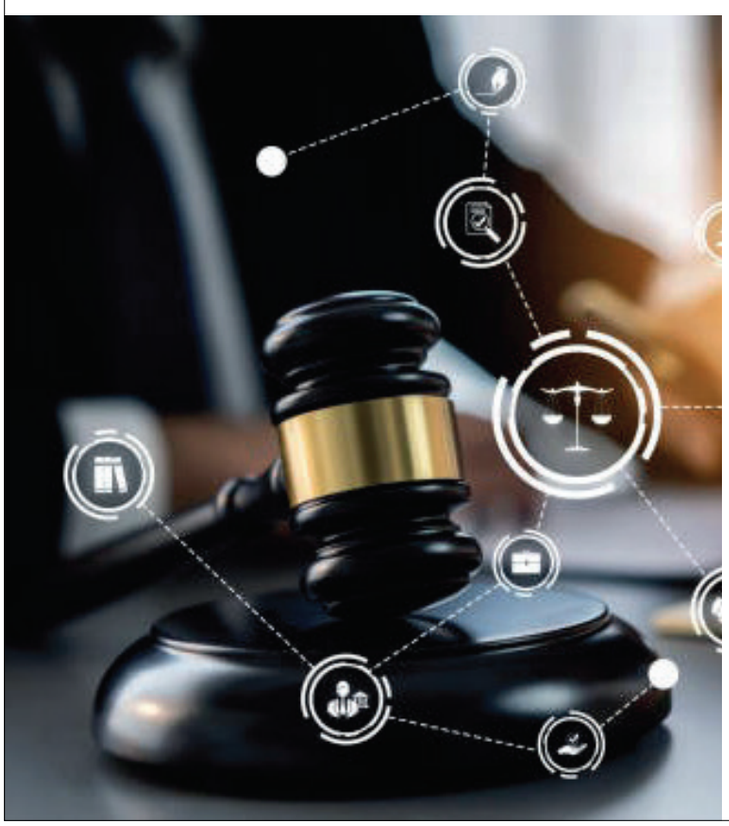

6 دعم مشـاريع الاسـتثمار والتنمية في المحافظات من خلال:

- سـلة مـن الحوافـز الضريبيـة وتسـهيل الإجـراءات التنظيميـة للمشـاريع التـي تقـام فـي المحافظـات وتشـغل الأردنييـن- توفيـر البنـى التحتيـة والارتكازيـة فـي المحافظـات
- 25 مليـون دينـار لـكل محافظـة فـي الأطـراف تصـرف مـن خلال وحـدات التنميـة المحليـة بالمحافظـات لتعزيـز تشـغيل العاطليـن عـن العمـل ومكافحـة جيـوب الفقـر وضمـن مراقبـة ديـوان المحاسـبة.
- تفعيل صندوق دعم المحافظات ومأسسته.

7 دعم المناطق الحدودية لاقتصاد وطني قوي ومزدهر من خلال:

- زيـادة نسـبة المعينيـن فـي الوظائـف العامـة مـن سـكان المناطـق الحدوديـة نظـراً لأهميتها الإسـتراتيجية.
- تعليمـات للحوافـز والتسـهيلات والإجـراءات التنظيميـة اللازمـة لإنشاء مشـاريع تنمويـة فـي المناطـق الحدوديـة نظـراً لخصوصيتهـا مـن النواحـي الأمنيـة واهميتهـا اقتصاديـاً وثقافيـاً واجتماعيـاً
- تعزيـز التعـاون مـع الـدول المجـاورة لبنـاء شـراكات تدعـم الاقتصاد الوطنـي

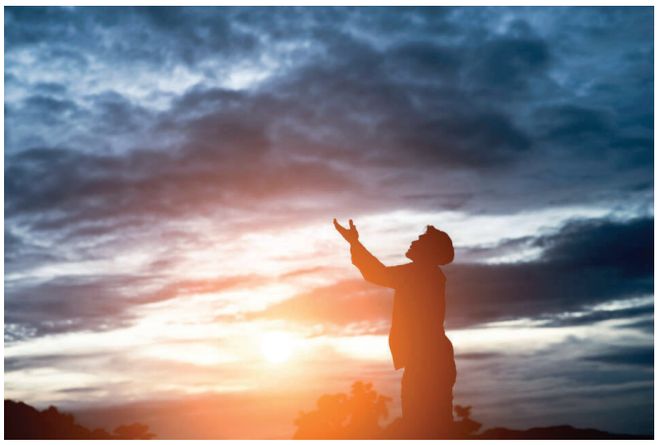

8 تعزيز قيمنا الدينية أساس دولتنا وعقيدة شعبنا، نعززها من خلال:

- تطوير أساليب التعليم الديني للتركيز على الارتقاء بالتربية الدينية والقيمية من منابعها الأساسية القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث الديني والقيم الإسلامية والتعاليم المسيحية.
- توفير الدعم اللازم لحماية المواقع والمقدسات الإسلامية والمسيحية وتطويرها من حيث الملامح التراثية على أن يشمل هذا الدعم الجوانب المادية واللوجستية والبرامجية.
- تطوير مشاريع السياحة الدينية والبنية التحتية لها وجعلها جذابة للسياح من حيث الأماكن والخدمات والتسهيلات
- تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بتأسيس وإدارة الوقفيات بهدف تشجيع الأفراد والجماعات على الاستثمار في هذا المجال لا سيما وقفيات التعليم والصحة وحماية ورعاية كبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة
- إخضاع أئمة المساجد لدورات تطويرية مستمرة.
- إعداد نظام وتعليمات خاصة بإنشاء صناديق الزكاة والجهات الأهلية التي تجمع التبرعات لتنظيم أعمالها وأوجه إنفاقها والرقابة عليها.
- حملات توعية مكثفة عن الإسلام والوسطي المعتدل، ومكافحة خطاب الكراهية الدينية.

9 تعزيز الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي من خلال:

- رزنامة زراعة إجبارية ومعلنة لتوزيع زراعة المنتجات وتربية المواشي على المزارعين والوحدات الزراعية.
- سماح ضريبي للمصدرين الزراعيين بنسب مدروسة.
- إنشاء شركة ضمن منظومة الشراكة بين القطاع العام والخاص لشراء وبيع المنتجات الزراعية والتشبيك بين المزارع والصانع والمستهلك.
- توفير البنى التحتية والارتكازية للمزارعين والمصدرين وإعطاء ذلك أولوية بحسب حجم الاستثمار
- توفير التكنولوجيا الحديثة بمواصفات عالمية ضمن معرض زراعي دائم، بما في ذلك أنواع المزروعات والمواشي عالية الإنتاج، وإيجاد جهة لتأجيرها وصيانتها وتدريب المزارعين عليها، لزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- إنشاء غرف زراعية على غرار الصناعية والتجارية.

10 بالصناعة نبني اقتصاد قوي ومستدام من خلال:

- إشراك غرف الصناعة بإعادة النظر بالتشريعات، بما يعطي إلزامية لتوصيات الصناعيين في صياغة السياسات العامة الخاصة بالصناعة، ضمن حوكمة يتفق عليها- توفير قاعدة بيانات بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، وإطلاق إحصائية للوظائف الصناعية المتاحة بالأردن- زيادة الترويج للمنتجات الوطنية لزيادة الوعي بها، وجعل ذلك ضمن المهام الأساسية لبعثاتنا الدبلوماسية
- التزام الحكومة في شراء احتياجاتها من المنتجات الوطنية المتوفرة.
- وضع سياسات محفزة لقيام صناعات تستخدم المواد الخام (الأولية) الأردنية سواء زراعية أو معدنية أو غيرها
- تطوير مفهوم وفلسفة عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس، لتصبح مؤسسة تمنح شهادات جودة للصناعات المحلية بما يتوافق مع المعايير العالمية، بالإضافة لعملها لمطابقة المواصفات والمقاييس على المستوردات
- تقديم سماح ضريبي يتم دراسته للشركات التي تقوم بعمليات التدوير وإعادة التصنيع بما يخدم البيئة ويقلل تكاليف التصنيع.
- حملة ترويجية سنوية لبرنامج "صنع في الأردن."

11 تجارة مبتكرة ازدهار دائم من خلال:

- إشراك غرف التجارة بإعادة النظر بالتشريعات ،بما يعطي إلزامية لتوصيات التجار في صياغة السياسات العامة الخاصة بالتجارة ،ضمن حوكمة يتفق عليها.
- تحفيز التجار على إعطاء الأولية في عملهم لبيع المنتجات الوطنية محليا، والعمل على تصديرها إلى الخارج، وإعطاء حوافز بحسب نسبة تصديره للمنتج المحلي للخارج.
- تهيئة البنية الرقمية التي تشجع ممارسة التجارة الإلكترونية وتوسع أنشطتها ،وتحقيق العدالة التي يتفق عليها بين التجارة الإلكترونية والتقليدية، وبما يشجع الأخيرة للدخول للعالم الرقمي الإلكتروني
- توفير قاعدة بيانات شاملة للتجار والمستهلكين بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.

12 الطاقة محرك أساسي لدعم الاقتصاد وتوفير فرص العمل نعززها من خلال:

- تشجيع تطوير المشروعات الوطنية الكبيرة للطاقة النظيفة سيما تلك التي توظف عمالة أردنية في المحافظات، والسماح لمزيد منها بما يعود على زيادة إنتاج الطاقة الوطني.
- زيادة مستوى التثقيف والوعي بأهمية الاستثمار الأخضر الصديق للبيئة ومردوداته الاقتصادية والمستقبلية
- تقديم حوافز مالية للشركات العامة في مجال الطاقة لحثها على التنقيب والاستكشاف المستمر عن مصادر الطاقة
- توفير بيئة استثمارية جاذبة لقطاع الطاقة من خلال تقديم المعلومات التعريفية والفرص الاستثمارية والحوافز التشجيعية.
- تشجيع ونشر ثقافة ترشيد الطاقة بكافة أنواعها لما لذلك من أثر على فاتورة الطاقة الوطنية.
- النظر بإمكانية إنهاء حصرية شركات الكهرباء .
- تعويم أسعار المحروقات ووضع تحديد الأسعار بيد الشركات المتنافسة.
- إعادة النظر بتشريعات الطاقة.
- إيجاد أسواق لبيع الكهرباء الفائضة عن الحاجة.

13 آثارنا شاهدة على أمجادنا والسياحة ركن أساس في اقتصادنا الوطني نعززها من خلال:

- شركة مملوكة للقطاعين العام والخاص لإدارة المرافق التابعة للمواقع التاريخية والثقافية لجعلها أكثر جاذبية للسياح- تحفيز السياحة التعليمية والثقافية والعلاجية عن طريق تطوير المعارض والمهرجانات المتنوعة.
- تنشيط السياحة الدينية والطبيعية والفلكية من خلال دعم البنية التحتية للأماكن المقدسة وتطوير المراصد الفلكية والمتنزهات والحدائق والمطاعم والخدمات- تنفيذ تطبيق السائح الرقمي الذي يضمن تسهيل رحلته من خلال أدلة ومعلومات وبيانات متكاملة عن السياحة والآثار تساهم في تحقيق رضا السائح وجودة الخدمات المقدمة له
- تقديم الإعفاءات الضريبية التي تشجع على الإنتاج السينمائي الدولي، وتفعيل الترويج والدعم الإعلامي للأفلام المحلية والمهرجانات السينمائية لجذب أكبر عدد من الجمهور.
- إعلان شهري 7 و 8 شهور السياحة الوطنية لزيادة الوعي وإنجاح الموسم السياحي .

14 لا حدود لقوة التعليم لننهض به من خلال:

- تعديل دستوري يضمن حيادية المركز الوطني للمناهج والنأي به عن السياسة.
- زيادة عدد الغرف الصفية وتجميع الممكن منها ما يجعلها بيئة محفزة على التعليم والإبداع- تمكين الطلبة عن اكتساب المعارف والمهارات الأساسية وتبني التفكير الإبداعي من خلال تحديث منظومة التعليم والمناهج الدراسية وتعزيز تنافسيتهم ضمن معايير الإختبار العالمية.
- تكثيف البرامج التدريبية والتطويرية لإثراء معارف وخبرات المعلمين والمديرين لأداء مهامهم بكفاءة وفاعلية وربط ذلك بترقياتهم الوظيفية.
- إعتماد نظام فعال لتقييم أداء المؤسسات التعليمية والعاملين فيها للتأكد من قدرتها على تحقيق أهدافها.
- التوسع في إنشاء وتطوير المعاهد التقنية والمهنية في القطاع التعليمي العام والخاص لتخريج المهارات المطلوبة للسوق، وتحسين هيكل رواتب المهن التقنية والمهنية، ومساواته بالشهادات الجامعية الأكاديمية.
- إلزام الجامعات والمعاهد بالتدريب المهني أثناء التعليم.
- حوار وطني مع الجهات ذات العلاقة لزيادة رواتب المعلمين وربط ذلك بمستويات الأداء، وتحسين المزايا الاجتماعية لهم لجذب المواهب المتميزة والحفاظ على الطاقات الحالية.
- توسيع حضانات رياض الأطفال الحكومية لتوسيع القدرة الاستيعابية من جهة وتشجيع العوائل بإرسال أبنائهم لرياض الأطفال من جهة أخرى.
- مكافئة الجامعات والمعاهد وإعلان أسمائها دورياً التي حصلت على معايير الجودة للبرامج الأكاديمية ضمن مستويات عالمية.
- التشبيك مع معاهد تقنية في الدول المتقدمة لنقل أو الأخذ من تجاربهم التقنية والمهنية.
- إنشاء منصة وطنية لتقديم تسهيلات للطلبة الدوليين من حيث التأشيرات والإقامة والمعلومات التفصيلية عن الجامعات ونمط الحياة.
- مكافئة الجامعات التي تحصل على تمويل دولي لمشاريعها وأبحاثها.
- ربط مجلس التعليم العالي برئيس مجلس الوزراء

15 تعزيز الوعي الوطني والتماسك الاجتماعي رحلة شاملة نحو الانتماء وقوة الشعب في تعزيز الثقافة الوطنية من خلال:

- إنشاء مزيد من الجوائز الوطنية التشجيعية تمنح للشخصيات التي لها إسهامات متميزة في كافة المجالات العلمية والأدبية والثقافية وتوضع لها معايير عالية المستوى للحصول عليها
- توثيق وأرشفة التراث من خلال الدعم المالي للدراسات والبحوث والجولات الاستكشافية.
- توسيع التبادل الثقافي لتبادل العلماء والمفكرين والمؤلفين والفنانين لنقل الثقافة وتبادل الخبرات والمعلومات والإجراءات والبحوث المشتركة
- تطوير البنية التحتية الحالية في عمان والمحافظات للمراكز الثقافية والفنية من خلال تزويدها بالأجهزة والمعدات والبرمجيات التي تحفز على إقامة الفعاليات والأنشطة والمهرجانات والمعارض.
- منح ثقافية وفنية لتعزيز النشر والإنتاج الثقافي المرتبط بالسردية الأردنية وتاريخها.
- تحسين تعليم وتعلم اللغة العربية والارتقاء بمكانتها في المدارس والجامعات والمؤسسات والدوائر.
- تعديل قوانين الملكية الفكرية لجهة تغليظ العقوبات.

16 الصحة والبيئة حق من حقوق الإنسان الأردني نرتقي بها من خلال:

- تأمين صحي شامل لكل أردني غير مؤمن يستبدل فوضى الإعفاءات الحالية.
- تشجيع الاستثمار الخاص في السياحة العلاجية والاستشفائية من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات والحوافز المالية والضريبية.
- تنظيم حملات للترويج والتسويق الدولي للسياحة العلاجية والاستشفائية تحتوي على جميع المواقع والمعلومات والحوافز والأسعار مدعمة بالصور والأفلام.
- نشر بيانات إحصائية وتوفير معلومات شفافة للمواطنين حول الخدمات الصحية المتاحة وإجراءات الدخول والعلاج المطلوبة والموارد الطبية البشرية والمستشفيات والمراكز الصحية- تطوير استراتيجية للصحة الوقائية والعلاجية والاستشفائية والإعلان عنها ضمن حملات إعلامية علمية مدروسة.
- توفير خدمات صحية للمرضى العاجزين عن الذهاب للمستشفيات.
- تقوية مكانة الأردن كدولة مصدرة للكفاءات الطبية.
- رفع الوعي البيئي بين الأطفال والشباب.
- التعامل مع البيئة كقطاع سيادي.
- تطوير مصادر تمويل صندوق حماية البيئة.

17 الحماية الاجتماعية واجب على الدول وتكافل بين أفراد المجتمع من أجل حياة كريمة لكافة الأردنيين من خلال:

- إعداد خطة متكاملة لسكن مناسب للأسر الفقيرة.
- برامج مجانية للتشغيل للأسر الفقيرة تعتمد التدريب والتأهيل للمهن المطلوبة في السوق
- دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للأسر الفقيرة من خلال تمويل بفوائد منخفضة
- تهيئة وتأهيل متطوعين لتقديم الدعم النفسي والمعنوي والتشغيلي لتقديمه للأسر الفقيرة
- تهيئة وتدريب متطوعين لتقديم خدمات صحية وإعاشية لكبار السن ودور رعاية الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تشجيع الاستثمار بقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم حوافز التوظيف أو تكليفهم بمهام تنفيذ أعمال وأنشطة محددة.

- التوعية المستمرة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة لدى المجتمع من خلال البرامج والندوات.
- مأسسة الأعمال التطوعية وتوفير حوافز للقائمين عليها.
- نشر ثقافة التطوع في مختلف المجالات الوطنية.
- تحفيز كافة الفئات العمرية الانخراط بالتطوع من خلال إنشاء سجل أحوال مدنية بعدد ساعات التطوع وأنواعها التي يقدمها أفراد المجتمع.
- إعتماد ساعات التطوع كأحد المعايير الوطنية للتوظيف والترقية.

18 المياه مصدر للحياة وتحدي استراتيجي للدولة نواجهه من خلال:

- إعتبار الناقل الوطني أولوية أردنية استراتيجية ووضع كامل قوة الدولة خلفه ,وفتح المجال للمواطنين للمساهمة في التمويل وجني الأرباح بعد ذلك.
- بناء سدود صغيرة وحفائر وبحيرات صغيرة في كافة أنحاء الأردن وجعل ذلك جزء من المسؤولية المجتمعية للشركات.
- تبني تشريعات تشجع على إعادة تدوير المياه عن طريق منح التسهيلات والإعفاءات للشركات والمشاريع التي تستثمر في تقنيات إعادة تدوير المياه.
- حملات توعية لترشيد استهلاك المياه وتشجيع الأفراد بالشقق والبيوت المستقلة لبناء آبار تجميع مياه.

19 تحسين النقل تحسين للبيئة والاقتصاد من خلال:

- الاستمرار ببناء شبكات نقل عام داخل المحافظات وبينها.
- استخدام الأنظمة الذكية وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في إدارة حركة المرور.
- التوسع بالتطبيقات الذكية وفتح مجال المنافسة فيها بشكل أكبر بما لا يؤثر على نوعية الخدمة.
- المضي خطوة أخرى نحو تغليظ قانون السير للحد من حوادث الطرق وتعزيز السلامة ورفع مستوى الوعي والالتزام عند المواطن.
- إنشاء منصات رقمية للنقل تسهل عمليات الحجز والدفع الإلكتروني وتتبع حركة النقل
- تطبيق لتزويد المسافرين وإعلامهم حول أفضل طرق الوصول والتنقل والمواصلات في الأردن.

20 بدعم الاستثمار المحلي والأجنبي، نحقق النمو ونقوي حضورنا في الاقتصاد العالمي من خلال:

- خارطة استثمارية للمناطق والمشاريع.
- إعادة النظر بالتشريعات ووضع إطار تشريعي يسهل الإجراءات بصرامة ويحمي حقوق المستثمرين ويرفع من مستوى دافعيتهم للاستثمار.
- التوعية بالاستثمار وقوانينه والتأكيد أن أي تغييرات تشريعية لا تنفذ بأثر رجعي.
- التركيز على تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة مثل قطاع الطاقة والزراعة والتعدين ،وتكنولوجيا المعلومات، والأعمال الرقمية ،والسياحة والآثار، والتعليم والصحة.
- نشر وتوعية المستثمرين بقوانين الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- إنشاء وحدة إسناد قانوني للمستثمرين الأردنيين والأجانب لتقديم النصح والاستشارة المجانية.
- مزيد من التخفيض الضريبي للمستثمرين بالمحافظات البعيدة.
- الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية وتهيئة جميع متطلباتها الفنية والإدارية.
- التعليم والتدريب المهني المجاني لتهيئة موارد بشرية للعمل مع الشركات المستثمرة.
- إلغاء رسوم رخص المهن لتسهيل فتح الأعمال.
- إنشاء صندوق استثمار المغتربين الأردنيين.

21 الرقمنة مفتاح الابتكار والتطوير نقويها من خلال:

- مسائلة الجهات الحكومية لعدم تطويرها خدمات إلكترونية شاملة، وإنشاء منصة عامة للتبليغ عن ذلك من قبل المواطنين- تهيئة بنية تحتية رقمية متكاملة تشمل تطوير التطبيقات والمنصات من أجل تحسين الخدمات الحكومية الإلكترونية وتسهيل وصول الجمهور إلى البيانات والمعلومات- تطوير القدرات والمهارات الرقمية لدى الموظفين الحكوميين والأفراد من خلال برامج تدريبية تؤهلهم للتعامل مع البنية التحتية الرقمية بكفاءة وفاعلية.
- تشجيع مشاريع الريادة الرقمية للشركات الناشئة المبتكرة لخلق التطور الرقمي والإبداعات الرقمية

22 الإعلام حرية ومصداقية ومهنية عالية من أجل تعميق وعينا الوطني ندعمها من خلال:

- إلغاء وزارة الإتصال الحكومي والاستعاضة عنها بمكتب إعلام واتصال حكومي في رئاسة الورزاء.
- مراجعة التشريعات النافذة من أجل تطوير العمل الإعلامي وحماية حقوق الصحفيين والإعلاميين
- تقوية المركز التنافسي للأعلام المهني المتميز عن طريق صندوق المحتوى الإعلامي المتميز وفق خطة تعد لهذا الغرض تضمن العدالة والتوازن.
- صياغة أستراتيجية للإعلام والإعلام الرقمي
- تحمل رؤية مستقبلية تؤكد على التميز الإعلامي والتحول الرقمي المتناسق وتطوير المحتوى الرقمي
- تضمين موضوعات التربية الإعلامية والرقمية في المناهج المدرسية لزيادة الوعي الإعلامي للمواطنين.
- إنشاء محطة إخبارية وحوارية وثقافية تلفزيونية باللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات.
- تعديل قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الرسمية (بترا) لتعزيز استقلاليتهما .
- إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات وبرامج توعوية حول الإعلام الرقمي.
- دعم الإعلام المتخصص بالقطاعات الحيوية وإنشاء منابر له.

23 أمن الدولة وسلامة مجتمعها قاعدة صلبة للاستقرار والنماء نقويها من خلال:

- زيادة نسبة الإنفاق على الدفاع والأمن في الموازنة العامة لتغطية النفقات العسكرية وتحسين التجهيزات والتقنيات.
- الحفاظ على التفوق التكنولوجي العسكري من خلال دعم البحث والتطوير.
- تعزيز الدور الإنساني والإغاثي للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
-
- تقديم الدعم لأسر الجنود والمتقاعدين والشهداء من خلال التوسع بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لهم - تعزيز قدرات أفراد الأجهزة الأمنية في مجالات التحقيقات الجنائية، والتعامل مع الجرائم الإلكترونية عن طريق البرامج التدريبية والتطويرية المهنية المستمرة وضمن المستويات العالمية.
- تشجيع التعاون الدولي في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالإرهاب الدولي وإجراءات التدريبات المشتركة
- ضمان الإستجابة المتكاملة والفاعلة للتحديات الأمنية عن طريق تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية وكافة الجهات المدنية ذات الصلة.

24 الحوكمة في الإدارة المحلية والبلديات طريقنا نحو التنمية المستدامة نحققه من خلال:

- تعزيز استقلالية البلديات والسلطات المحلية بشكل كامل عن سلطة الحكومة المركزية.
- تعديل قانون اللامركزية ليصبح على مستوى الدوائر الانتخابية وليس المحافظات
- تعديل قوانين مؤسسة الضمان الاجتماعي وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي لتصبح بنفس استقلالية البنك المركزي
- إنشاء وحدة قياس الأثر التشريعي للتشريعات في ديوان التشريع والرأي.
- تحديد سقف لإعداد الوزراء بعشرين وزيراً فقط

25 القدس تنبض في قلوبنا ونبقى الأوفياء في دعم فلسطين من خلال:

- دعم الشعب الفلسطيني والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية و المسيحية
- توظيف كافة أدوات الدولة من أجل إسناد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والحفاظ على مصالح الأردن المرتبطة بالقضية الفلسطينية.
- التأكيد على السيادة الفلسطينية على القدس والأراضي المحتلة والمسؤولية العربية والإسلامية والأخلاقية تجاه ذلك- التأكيد على الخصوصية التاريخية بين الأردن وفلسطين والتوأمة بينهم اقتصادياً وسياسياً والسعي لخلق سوق اقتصادية مشتركة
- السعي الدائم للتأكيد على استقلالية الهوية الفلسطينية وحقوق شعبها في دولته المستقلة.

26 الحكم الرشيد وسيادة القانون قاعدة الدولة، نعززها من خلال:

- إلزامية إستخدام تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الرقمية في المجالات القضائية- تعزيز سيادة القانون وفرض هيبته بشكل صارم وإحترافي.
- تعزيز ممارسات تحمي الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحماية حقوق الأنسان- توسيع إستخدامات الحكومة الرقمية في القضاء لتسهيل وتسريع الإنجاز للقضايا وإمكانية المتابعة من قبل المحامين والمواطنين لمراحل الإنجاز.
- تقليل الإكتظاظ في المحاكم وحسم الكثير
- من الدعاوي عن طريق زيادة عدد القضاة والموظفين القضائيين.
- تحقيق العدالة التشريعية والاجتماعية عن طريق تقديم خدمات قانونية مجانية او بأسعار منخفضة خاصة لذوي الدخول المحدودة وذوي الاحتياجات الخاصة.

Note :

Note :

Note :

2024

يعتبر حزب الميثاق الوطني هذه الوثيقة حيّة وقابلة للتطوير
والتحديث، بناء على التغذية الراجعة للجمهور والخبراء والمختصين

(صدرت هذه المطبوعة عن مكتب المجلس المركزي الدائم عملاً بأحكاما المادة 22/هـ من النظام الأساسي للحزب رقم) 1 (لسنة 2023)